

**تقرير حول نظم الابتكار الإيكولوجية والشركات الناشئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط  
باعتبارهما قاطرة للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتحول الرقمي والتنمية المستدامة  
في أعقاب أزمة كوفيد - 19**

أعد المقرر خوان مانويل مورينو بونيلا، رئيس منطقة الأندلس، بصفته ممثلًا لرابطة المناطق الحدودية الأوروبية، مسودة التقرير هذه لمناقشتها خلال الاجتماع السابع للجنة الجمعية الإقليمية والمحلية الأرومتوسطية للتنمية الإقليمية المستدامة في بروكسل بتاريخ 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بهدف اعتمادها في الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية الإقليمية والمحلية الأرومتوسطية.

## مقدمة

تتكون النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال والابتكار والاستثمار من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (الشركات الناشئة، ورواد الأعمال، وصناديق وبرامج القطاعين العام والخاص، والجامعات، ومراكز التميز التكنولوجي، والحاضنات / المسرّعات، وبناء المشاريع، والمجمعات التكنولوجية، ومراكز الابتكار والمختبرات، ومراكز البحث والتطوير والابتكار والعرض، والتجمعات، والإدارات العامة، وما إلى ذلك)، التي تترابط فيما بينها ويحدد عددها ونوعيتها وترابطها مدى نموها وإمكاناتها لتعزيز التوظيف والتنمية والثروة المشتركة.

ويهدف هذا التقرير المواضيعي إلى تقديم تحليل لأنظمة ريادة الأعمال المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ودراسة تأثير جائحة كوفيد - 19 عليها بغرض تحديد المشكلات والفرص الرئيسية الناشئة عن الأزمة الاقتصادية التي تلت ذلك، وتحديد أفضل الممارسات وأنجح التجارب التي شهدتها منطقة البحر الأبيض المتوسط، أو تلك التي شهدت مناطق جغرافية أخرى، بحيث تكون قابلة للتصدير إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل وضع عدد من التوصيات.

### I. نظام ريادة الأعمال في البحر الأبيض المتوسط

بشكل عام، تتمثل العقبات الرئيسية التي واجهها نظام ريادة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ ما قبل تفشي الوباء في صعوبة إيجاد التمويل الكافي لتلبية احتياجات رواد الأعمال، والبيروقراطية والإجراءات الإدارية المفرطة، ونقص العمال المهرة، والخوف من الفشل.

في حين أن الحصول على التمويل من أجل الابتكار يمثل مشكلة عالمية تفاقمت في أعقاب الجائحة، فإن تلبية الاحتياجات المالية لمشروع تجاري يمثل تحديًا كبيرًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظرًا لمحدودية الدعم الحكومي، وصناعة رأس المال الاستثماري المحدودة للغاية، والصعوبة في الوصول إلى المستثمرين العالميين.

وفيما يتعلق بالمعرفة وتنمية رأس المال البشري، يكافح أرباب العمل في المنطقة للعثور على موظفين يتمتعون بالتدريب اللازم والخبرة العملية.

ويعتبر عدم الاستغلال الملائم لمكانات المرأة في المنطقة جزءًا من المشكلة. ففي الواقع، فقط 14٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة العربية مملوكة للنساء، مقارنة بواحدة من كل ثلاثة في المتوسط على مستوى العالم (صندوق النقد الدولي 2019). وفيما يتعلق بالإدماج، فينبغي على ريادة الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط النظر في استهداف تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في ممارسات الابتكار.

ويعتبر عدم وجود ثقافة صديقة للابتكار لدى العديد من السلطات العامة وجهًا من أوجه هذه القضية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، قامت العديد من الحكومات في المنطقة بنشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لتشمل جزءًا من استراتيجيات الابتكار الوطنية الخاصة بها. كما توجد مشكلة أخرى تتمثل في ضعف تنظيم حقوق الملكية الفكرية، مما يحول دون تطبيق نتائج البحث في عالم الواقع.

ويجدر التأكيد على أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض من مناطق البحر الأبيض المتوسط يُعد عاملاً رئيسياً يعيق ريادة الأعمال، بالإضافة إلى التخلف الإنمائي في البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## II. تأثير جائحة كوفيد - 19

على الرغم من حقيقة أن العديد من الدول قد تبنت تدابير فورية فيما يخص السياسة المالية والنقدية للتخفيف من التأثير السلبي لجائحة كوفيد- 19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن جائحة كوفيد 19 كان لها تأثير كبير على الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث اضطرت العديد منها إلى إغلاق أنشطتها أو تعليقها.

في هذا الصدد، كان لجائحة كوفيد 19 تأثير متباين على القطاعات التي تهيمن عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة، السياحة والتجارة والخدمات.

علاوة على ذلك، أثبت تأثير جائحة كوفيد 19 لرواد الأعمال أن التحديات والفرص الجديدة التي يواجهونها تشمل: الحاجة إلى أعمال تجارية أكثر مرونة وسرعة وقدرة على الصمود بحيث تستطيع التوصل إلى استجابات فعالة للبيئات المتغيرة؛ والحاجة إلى تبني التغيير أو تنويع أنشطتهم من خلال تقديم خدمات أو منتجات جديدة؛ والحاجة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية والمبيعات عبر الإنترنت.

ويمكن رؤية مثال على كيفية تأثير كوفيد 19 والرقمنة على النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال في العديد من النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال الصغيرة التي تتكون من بضع عشرات من الجهات الفاعلة العامة والخاصة من جميع مجالات ريادة الأعمال.

ولقد نشأ هذا النموذج، والذي يمكن العثور عليه على امتداد البحر الأبيض المتوسط، بفضل حقيقتين أساسيتين: فمن جهة، كان هناك وعي بحالة الطوارئ الاقتصادية، ومن جهة أخرى، تم تبني الرقمنة.

## III. التوصيات

وكما هو موضح، وعلى الرغم مما تم إحرازه من تقدم، لا تزال هناك العديد من العقبات القائمة وما زال أمام حكومات دول الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة الكثير من العمل لتحويل نظم الابتكار الإيكولوجية في بلدانها إلى أنظمة مزدهرة حقًا. وفي هذا الصدد، تلعب الإدارات العامة دورًا حيويًا في تسريع الإجراءات الإدارية، وتسهيل الحصول على التمويل، ووضع السياسات الخاصة بالتدريب الماهر.

وينبغي النظر إلى التوصيات التالية على أنها قائمة من الخيارات للاختيار من بينها، إذ تختلف باختلاف المواقف التي تجد دول الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة نفسها فيها، إذ يجب أن يكون دور السلطات المحلية والإقليمية هو توجيه كل دولة في عملية الاختيار هذه.

### 1. تحديث الإطار التشريعي

يُعد إصلاح الأطر التشريعية والقانونية القائمة لخلق بيئة أكثر ملاءمة للابتكار أمرًا ضروريًا، وذلك على سبيل المثال، من خلال تبسيط اللوائح والمتطلبات اللازمة لبدء الأعمال التجارية، والتي كانت إحدى وسائل الدعم الحكومي المفضلة خلال الجائحة بالنسبة لكل رائد أعمال من بين خمسة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. ومضة وعرب نت (2020). تأثير تفشي كوفيد 19 على النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال. متاح على: <http://backend.wamda.com/api/v1/downloads/publications/impact-covid-19-outbreak-entrepreneurship-ecosystem-mena>

وتشمل القضايا العاجلة الأخرى ما يلي:

- تبسيط الإجراءات اللازمة لإنشاء الأعمال التجارية وتشغيلها وإغلاقها؛
- تحديث التدابير الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.
- وضع سياسات للمشتريات العامة مواتية للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، على سبيل المثال عن طريق إنشاء بوابات إلكترونية للمشتريات، أو تقسيم المناقصات الكبيرة إلى حصص أصغر، أو استحداث إمكانية المناقصة الجماعية. وبالمثل، من الضروري تسهيل استخدام المشتريات الابتكارية وتحفيزها؛
- تحسين الأطر التشريعية والقانونية والحوافز لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- خلق بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية؛
- تطوير آليات لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد التعاوني ورجال الأعمال الأفراد الذين يعملون عبر الإنترنت، دون فرض ضرائب مفرطة على أنشطتهم؛
- تسهيل ولوج الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة إلى الأسواق، على سبيل المثال من خلال القضاء على السياسات الحمائية التي تمنح الأفضلية للشركات المملوكة للدولة والشركات الكبيرة القائمة؛
- تصميم سياسات مصممة خصيصًا تستهدف على وجه التحديد أنواعًا مختلفة من رواد الأعمال.

## 2. تحسين فرص الحصول على التمويل

يُعد تسهيل الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وسيلة حاسمة لدعم ريادة الأعمال ونظم الابتكار التكنولوجية.

ومن الضروري، بالإضافة إلى أمور أخرى، تقليل الوقت الذي يستغرقه منح التمويل للشركات الناشئة، وتبسيط إجراءات التقدم للحصول على الدعم غير المالي، ودعم النظام الإيكولوجي بالمنح والقروض والتأجيلات والإعفاءات من المدفوعات والإعفاء الضريبي من أجل مساعدة رواد الأعمال بتجاوز الجائحة، وإنشاء حوافز ضريبية للشركات من أجل الاستثمار في البحث والتطوير، وتعديل التشريعات وإنشاء سياسات داعمة لتسهيل وتشجيع التمويل من قبل رعاة الأعمال وعبر التمويل الجماعي.

ومن الضروري أيضًا زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتحسين سبل الحصول على المعلومات المتعلقة بالتمويل المتاح لرواد الأعمال من خلال تحديث مواقع الإنترنت باستمرار على أن تعمل روابطها بشكل سليم. ويجب على الحكومات أيضًا خلق بيئات تجتذب المستثمرين الأجانب، وهو الأمر الذي يتطلب يقينًا قانونيًا واستقرارًا سياسيًا وضمانات لسيادة القانون، فضلًا عن تطبيق قواعد ملائمة للاستثمار.

ولقد طورت بالفعل العديد من مناطق الاتحاد الأوروبي مثل هذه الاستراتيجيات؛ ومن الأمثلة على ذلك حملتي "استثمر في الأندلس"<sup>2</sup> و "استثمر في كتالونيا"<sup>3</sup> في إسبانيا وحملة "استثمر في توسكاني"<sup>4</sup> في إيطاليا؛ ويوجد مثال آخر على ذلك، وهو المبادرة البرتغالية "Bono Startup"، التي تسعى إلى تحفيز تطوير المشاريع الريادية الإبداعية التي يقودها الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا من خلال أدوات تمويل مختلفة.

<sup>2</sup> <https://www.investinandalucia.es/>

<sup>3</sup> <http://catalonia.com/invest-in-catalonia/>

<sup>4</sup> <https://www.investintuscany.com/>

وتجدر الإشارة هنا أيضًا إلى برنامج "مستقبل الأندلس المفتوح" و "برنامج مينيرفا"، وكلاهما برنامج لتسريع الشركات الناشئة. يتشارك في الهدف المتمثل في دعم ريادة الأعمال من خلال التدخل في المراحل الأولى من تطوير هذه الأعمال، وتقديم مجموعة من الخدمات بما في ذلك التوجيه والتدريب المكثف والتدريب والحصول على التمويل.

وتجدر الإشارة أيضًا في هذا الصدد إلى مبادرة مثيرة للاهتمام تتضمن إنشاء مرصد مالي عبر الإنترنت يهدف إلى جمع جميع الفرص المتاحة لرجال الأعمال في فلسطين معًا على موقع إنترنت واحد (<https://fundingobservatory.org/>).

### 3. تحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الابتكار

من المعترف به على نطاق واسع أن نظام الابتكار الإيكولوجي نظام مجزأ للغاية. ولعل أفضل مثال قد تحتذي به الحكومة على المستوى الوطني هو أن تتولى وزارة واحدة مسؤولة عن الابتكار مسؤولية سياسات الابتكار في الدولة.

وتشمل الأمثلة على الممارسات الجيدة في هذا المجال؛ المختبرات الحية في تركيا، وهي أنظمة إيكولوجية مفتوحة للابتكار تتمحور حول المستخدمين وعلى منهجية التساند المنهجيات التي يقودها المستخدم، ودمج عمليات البحث والابتكار في المجتمعات. ومن الأمثلة الأخرى على تحسين التنسيق بين الشركات والجهات الفاعلة الأخرى في نظام الابتكار الإيكولوجي ما يسمى بـ "مدن الابتكار" في المغرب، والهدف منها هو إنشاء شبكات تتكون من الجهات الفاعلة في النظام الإيكولوجي للبحث والابتكار حول الجامعات في مدن مختارة، ومجموعات كوراليا في اليونان.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى مبادرة "نظام مدريد الإيكولوجي القائم على الابتكار" (MIDE)، وهي مبادرة غير هادفة للربح تتكون من فريق متعدد التخصصات يهدف إلى تطوير النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال والابتكار في مجتمع مدريد بتركيز عالمي، والحملة الترويجية للأندلس، والتي أسهمت خلال عامها الأول في تمكين 12 شركة محددة من الاتصال بصناديق رأس المال الاستثماري، والتي سترافق خمس شركات مختارة إلى مننديات وفعاليات الاستثمار الدولية. أما مبادرة "ارفع من شأن اليونان"، وهي مبادرة أطلقتها الحكومة اليونانية لتحديد الشركات الناشئة الواعدة ودعم نموها، وبالتالي تعزيز نظام إيكولوجي قوي للابتكار، وهي ممارسة جيدة أخرى ينبغي ذكرها.

يمكن أن تكون المنصة الرقمية (<https://semed.eu/>) SEMED مفيدة للغاية لأنها توفر نقطة وصول واحدة لنظام الابتكار الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط، مما يساعد على الربط بين النظام البيئي المختلفة.

### 4. الاستثمار في التعليم الريادي

ينبغي تعزيز التعليم الريادي على جميع المستويات، سواء في المدارس أو بين البالغين. وفي هذا الصدد، يتعين تطوير برامج خاصة للشباب والنساء من مختلف الخلفيات. وتشمل الأمثلة على هذه الجهود المشروع الذي ترعاه المفوضية الأوروبية حول الابتكار الاجتماعي في قطاع الأغذية الزراعية لتمكين المرأة في حوض البحر الأبيض المتوسط (InnovAgroWoMed)<sup>5</sup>، وبرنامج "هي رائدة"<sup>6</sup> لرائدات الأعمال في مرحلة بدء المشروع، وهو بتمويل من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية.

### 5. بناء ثقافة ريادة الأعمال

<sup>5</sup> <http://www.enicbcm.edu/projects/innovagrowomed>  
<sup>6</sup> <https://www.insme.org/the-egyptian-heya-raeda-programme>

يجب على السلطات على المستويين الوطني ودون الوطني أن تستثمر المزيد من الجهود في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وكذلك في زيادة الوعي بمزايا العمل كرائد أعمال. ويجب أن تستهدف الحملات الخاصة بالنساء في المنطقة من أجل الاستفادة من إمكانيتهن، وكذلك أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات والمؤسسات البحثية في مناطقهن. وكمثال على هذا النوع من المبادرات، يوجد مشروع STARTED الممول من الاتحاد الأوروبي والذي أنشأته الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات غير الربحية من مختلف مناطق الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة الباحثين على الاستفادة من ابتكاراتهم البحثية وأن يصبحوا رواد أعمال.

ويشمل ذلك جوائز مثل جائزة الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، والتي تُمنح سنويًا منذ عام 2019 وتحققي بكل من عمل رواد الأعمال الذين تقل أعمارهم عن 35 عامًا وجهود السلطات المحلية لتعزيز السياسات الصديقة للأعمال.

## **6. تشجيع التنقل وتبادل الخبرات الفنية**

في حين أن هجرة العقول تمثل مشكلة خطيرة لدول الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، فإن تنقل الباحثين والمبتكرين، مما يسمح بالتفاعل وتبادل الأفكار مع نظرائهم الأجانب، يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز المعرفة ونقل التكنولوجيا.

ولذلك يجب أن يكون من السهل على الباحثين ورجال الأعمال الحصول على تأشيرات حتى يتمكنوا من السفر داخل المنطقة وإلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تكون المشاركة في برامج مثل إيراسموس+ إيراسموسوندوسمفيدة أيضًا في هذا الصدد، كما يمكن أن تقدم الدعم لمساعدة الجامعات على المشاركة في مشاريع البحث والتطوير الدولية، على سبيل المثال الإطار الجديد "أفق أوروبا".

وتجدر الإشارة أيضًا إلى مبادرات مثل PRIMA (الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط)، وهو برنامج مشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في برنامج أفق 2020 والبلدان المتوسطية الشريكة، يتم بموجبه منح الأموال لمشاريع البحث والتطوير في مجالات إدارة المياه والنظم الزراعية والغذائية.

## **7. تعزيز التعاون بين الجامعات / مؤسسات التدريب المهني والأعمال**

من المهم للغاية تعزيز التعاون بين الجامعات ومؤسسات التدريب المهني من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى. ويعتبر دعم إنشاء برامج تدريب محلية من بين السبل التي يمكن أن تساهم بها هيئات البحث المحلية فيتمكين الطلاب من الجامعات المحلية ومؤسسات التدريب المهني من اكتساب الخبرة العملية. وهناك فكرة أخرى تتمثل في التعاون مع الجامعات لاستحداث وظائف يتطلب شغلها الحصول على الدكتوراه. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى برنامج الدكتوراه الذي ترعاه رولز رويس في جامعة نوتنغهام. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أوجه التآزر التي نشأت من خلال مشروع هومر الذي يجمع بين غرف التجارة وجمعيات الأعمال ومؤسسات التعليم العالي وجمعيات رواد الأعمال ذات المسؤولية المحدودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمساعدة الطلاب ذوي الأداء العالي في العثور على وظائف في بلدانهم الأصلية.

## **8. بناء المدن الذكية**

يجب أن تستخدم الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية مناهج مبتكرة لحل مشاكلها المحلية، إذ توجد في جميع أنحاء العالم إصدارات مختلفة من مراكز الابتكار الحضرية، ويمكن أيضًا تطبيق نسخة من هذا النهج، لتتكيف مع البيئة المحلية، على بلدان

الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الإنشاء المخطط لمراكز ابتكار المدن الذكية في فاس (المغرب) وتونس (تونس).

### **9. تكثيف التقييم**

قلّة من الدول في المنطقة التي تجري دراسات استقصائية وطنية حول الابتكار، والتي تعد جزءاً مهماً من الرصد والتقييم والمساعدة في جمع البيانات الإحصائية ذات الصلة بإجراءات تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. ومن الأمثلة النادرة على نظام المؤشرات المنشور بانتظام هو ذلك الذي أنتجه مرصد العلوم والتكنولوجيا بجامعة مونتريال (<https://www.ost.uqam.ca>).

### **10. الاستثمار في البنية التحتية**

أيضاً، ينبغي على السلطات تكثيف جهودها لتحسين البنية التحتية المادية والتكنولوجية. ويمكن أن يساهم دعم إنشاء الأسواق عبر الإنترنت في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على الوصول إلى منتجاتها وتقديمها إلى المزيد من العملاء المحتملين.